

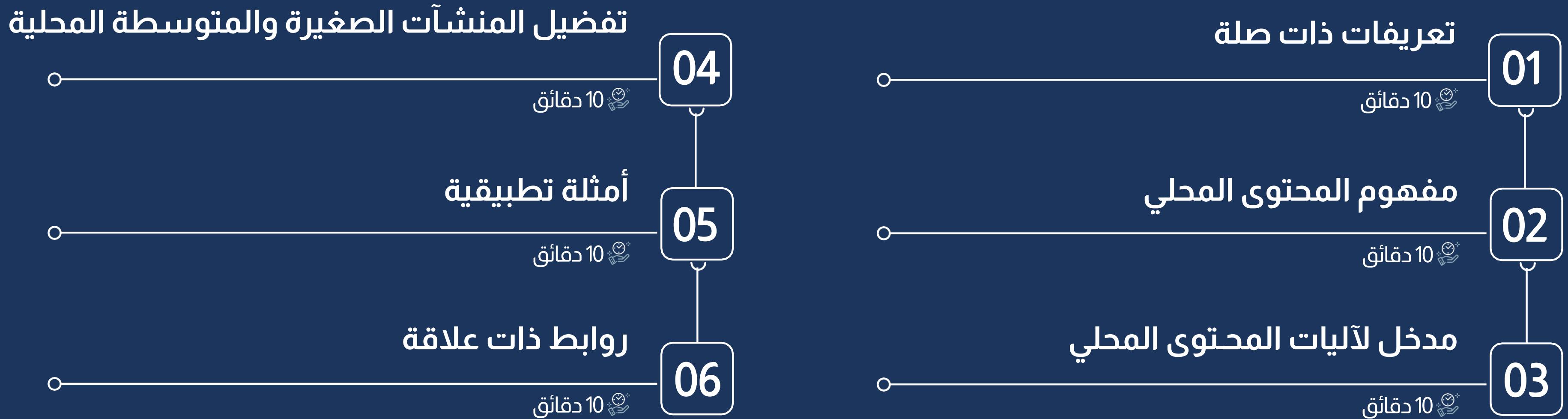


تفضيل المنشآت الصغيرة
والمتوسطة المحلية





مختبر الورشة



تعريفات ذات صلة

01

تعريفات

تعريفات عامة



الهيئة

هيئة المحتوى المحلي والمشتريات الحكومية.

الجهة الحكومية

الوزارات والأجهزة الحكومية والهيئات والمصالح والمؤسسات العامة والأجهزة ذات الشخصية المعنوية العامة المستقلة.

المحتوى المحلي

إجمالي الإنفاق في المملكة من خلال مشاركة العناصر السعودية في القوى العاملة، والسلع والخدمات، والأصول، والتقنية ونحوها.

النظام

نظام المنافسات والمشتريات الحكومية.

المنشآت الصغيرة والمتوسطة المحلية

المنشآت المحلية (متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة) بحسب تصنيف الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة ، التي لا تقل نسبة ملكية المواطنين فيها عن (50%) من رأس مال المنشأة.

اللائحة

لائحة تفضيل المحتوى المحلي والمنشآت الصغيرة والمتوسطة المحلية والشركات المدرجة في السوق المالية في الأعمال والمشتريات.



02

مفهوم المحتوى المحلي



مفهوم المحتوى المحلي

تعريف المحتوى المحلي وعناصره

ما هو المحتوى المحلي؟

هو إجمالي الإنفاق في المملكة العربية السعودية من خلال مشاركة العناصر السعودية في القوى العاملة، والسلع والخدمات، والأصول الإنتاجية، والتكنولوجية ونحوها.

عناصر المحتوى المحلي

.....04.....

التكنولوجية ونحوها

.....03.....

السلع والخدمات

.....02.....

القوى العاملة

.....01.....

الأصول

- الأبحاث والتطوير وتدريب القوى العاملة السعودية.

- المكونات المحلية التي تُستخدم في إنتاج السلع أو الخدمات.

- الأيدي العاملة على تصنيع المنتجات أو تقديم الخدمات.

- مصادر ومكونات السلع لتطوير سلاسل الإنتاج.



تعريف المنتج الوطني

كل منتج أُنتج في المملكة، بما في ذلك المنتجات الاستخراجية والزراعية والحيوانية والصناعية، سواء كانت في صورتها الأولية أو في أي مرحلة من مراحل التجميع أو التجهيز أو التصنيع اللاحقة.



من طرق إثبات وطنية المنتج

دلالة المنشأ، بشرط أن تكون الدلالة ثابتة بشكل يصعب إزالتها، وتكون الدلالة حفراً، أو حياكة، أو طباعة، أو كبساً وفقاً لطبيعة المنتج، والاضبط فيها هو أن ترك أثراً عند الإزالة.



03

إقرار خطى من المصنع أو مزود الخدمة وفق النموذج المعد لذلك، والمتاح على موقع هيئة المحتوى المحلي والمشتريات الحكومية.



02

شهادة (سابر) الصادرة من الهيئة السعودية للمواصفات والمقاييس وجودة؛ موضحاً فيها أن منشأ المنتج وطني.



01

سجل تجاري ساري المفعول أو وثيقة العمل الحر، وذلك للخدمات المدرجة في القائمة الإلزامية.



06

علامة "تقنية سعودية" الصادرة من برنامج صنع في السعودية.



05

شهادة "صنع في السعودية" الصادرة من برنامج صنع في السعودية.



04

شهادة أو ترخيص تسجيل المنتجات الصادرة من جهه ذات اختصاص في المملكة العربية السعودية، مثل شهادة تسجيل المنتجات في هيئة الغذاء والدواء، أو هيئة الحكومة الرقمية، أو هيئة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، وغيرها من الجهات المختصة.



08

أن يكون المنتج مستوفياً لمتطلبات قواعد المنشأ، وذلك للمنتجات الخليجية المصنعة خارج المناطق الحرة، وتكون وفقاً للقواعد الموددة لإعطاء الأولوية في المشتريات الحكومية للمنتجات الوطنية بدول المجلس.



07

03

مدخل لآلية المحتوى المحلي



مدخل لآليات المحتوى المحلي

لائحة تفضيل المحتوى المحلي والمنشآت الصغيرة والمتوسطة المحلية والشركات المدرجة في السوق المالية

اللائحة التنفيذية.



لائحة تفضيل المحتوى المحلي والمنشآت الصغيرة والمتوسطة المحلية والشركات المدرجة في السوق المالية في الأعمال والمشتريات.



لائحة تنظيم تعارض المصالح بشأن تطبيق أحكام النظام واللائحة.



لائحة تنظيم سلوكيات وأخلاقيات القائمين على تطبيق أحكام النظام واللائحة.



**نظام المنافسات
والمشتريات
الحكومية**



مدخل لآليات المحتوى المحلي

لائحة تفضيل المحتوى المحلي

عن اللائحة

صدرت بقرار مجلس الوزراء رقم 245، وتاريخ 1441/3/29هـ، الموافق 26 / 11 / 2019م.



الهدف

تهدف لائحة تفضيل المحتوى المحلي والمنشآت الصغيرة والمتوسطة المحلية والشركات المدرجة في السوق المالية في الأعمال والمشتريات إلى وضع قواعد وإجراءات، وتحديد آليات تفضيل المحتوى المحلي والمنشآت الصغيرة والمتوسطة المحلية والشركات المدرجة في السوق المالية في المشتريات الحكومية على أن تُطبّق هذه اللائحة على كل الجهات، ويستثنى من ذلك المشتريات العسكرية.*



* المشتريات العسكرية: المنظومات والأسلحة والذخائر وأنظمة الاتصالات والمعدات وقطع الغيار والتجهيزات والملابس العسكرية وعقود الصيانة والإصلاح والعمرة والتشغيل الخاصة بالتسليح.



مدخل لآليات المحتوى المحلي

لائحة تفضيل المحتوى المحلي والمنشآت الصغيرة والمتوسطة المحلية والشركات المدرجة في السوق المالية
في الأعمال والمشتريات (المادة الرابعة)

على الجهة الحكومية عند طردها لأعمالها ومشترياتها القيام بالآتي:



1



الالتزام بالقائمة الإلزامية وفقاً لأحكام المادتين (السابعة) و(النinthة)
من اللائحة.

2



منح المنشآت الصغيرة والمتوسطة المحلية تفضيلاً سعرياً، وذلك بافتراض
أسعار عروض المنشآت الأخرى أعلى بنسبة (10%) مما هو مذكور في وثائق
العرض، وذلك في جميع العقود - عدا عقود التوريد - التي لا تدرج ضمن نطاق
العقد العالي القيمة.



3



اعتماد آليات المحتوى المحلي التالية، وذلك دون إخلال بأحكام الفقرتين (1) و(2) من هذه المادة:

- | أ- آلية التفضيل السعري للمنتج الوارد في الفصل (الأول) من الباب (الثاني) من اللائحة.
- | ب- آلية وزن المحتوى المحلي في التقييم المالي: وفقاً للتفصيل الوارد في الفصل (الثاني) من الباب (الثاني) من اللائحة.
- | ج- آلية الحد الأدنى المطلوب للمحتوى المحلي: وفقاً للتفصيل الوارد في الفصل (الثالث) من الباب (الثاني) من اللائحة.



مدخل لتفضيل المحتوى المحلي

نظرة عامة على تفضيل المحتوى المحلي

بالنظر إلى لائحة تفضيل المحتوى المحلي فقد تضمنت ثلاثة آليات لتنمية المحتوى المحلي في المشتريات الحكومية:



الآليات المحتوى المحلي

* التطبيق المباشر من قبل الجهة الحكومية في عقود التوريد والعقود المختلطة



مدخل لآليات المحتوى المحلي

نظرة عامة على آليات المحتوى المحلي



في جميع أنواع العقود - ما عدا عقود التوريد - التي لا تدرج ضمن نطاق العقود عالية القيمة.

تطبق

تمنح المنشآت الصغيرة والمتوسطة المحلية أفضلية في السعر بنسبة 10%.

المنشآت الصغيرة والمتوسطة المحلية



في جميع العقود، سواء عقود الأعمال أو المشتريات التي يشتمل نطاق عملها على المنتجات والخدمات المدرجة في القائمة الإلزامية.

تطبق

تهدف هذه الأحكام إلى دعم الصناعات والخدمات الوطنية القائمة، التي لديها القدرة على الوفاء باحتياج السوق المحلية؛ حيث يلزم المتعاقد مع الجهة الحكومية بشراء المنتجات المضمنة في القائمة من مصنعين ومقدمي خدمات وطنيين.

القائمة الإلزامية



هذه الآلية على عقود التوريد من قبل الجهة الحكومية، وتطبق من قبل المتعاقد في أنواع العقود الأخرى.

تطبق

تهدف هذه الآلية إلى إعطاء أفضلية سعرية للمنتجات الوطنية بنسبة 10 % على نظيرتها من المنتجات الأجنبية، وتفاوت هذه النسبة بشكل تناسبي حسب حصة المنتجات الوطنية المقدمة ضمن العرض، إضافة إلى ذلك يتم زيادة نسبة التفضيل السعري ليصل إلى 30 % للمنتجات المدرجة بقائمة التفضيل السعري الاضافي

التفضيل السعري للمنتج الوطني



في العقود عالية القيمة، فيما عدا عقود التوريد.
*باستثناء ما ورد في المادة الثامنة عشر من لائحة التفضيل

تطبق

- تهدف هذه الآلية لتخفيض وزن للمحتوى المحلي والشركات المدرجة في السوق المالية أثناء مرحلة التقييم المالي للعروض.
- تحت هذه الآلية المنافسين على النظر إلى المحتوى المحلي وكون الشركة مدرجة في السوق المالية على أنها عوامل مهمة في ترسية المنافسة.

وزن المحتوى المحلي في التقييم المالي



في العقود عالية القيمة - فيما عدا عقود التوريد - للمنافسات التي حددت بالاتفاق بين الهيئة وهيئة كفاءة الإنفاق والمشروعات الحكومية والجهة الطارحة.

تطبق

• تهدف هذه الآلية إلى تحديد حد أدنى مطلوب للمحتوى المحلي على مستوى العقد.
• توجب هذه الآلية على المنافسين الالتزام بالحد الأدنى المطلوب للمحتوى المحلي من خلال تقديم نسبة مستهدفة تساوي أو تزيد عن الحد الأدنى المطلوب في عرضه الفني وبناءً عليه يُضمن ذلك في التقييم المالي وفقاً للمعايير الحسابية التي تحدد العرض الأفضل

الحد الأدنى المطلوب للمحتوى المحلي

آلية تضليل المحتوى المحلي



04

نُفُضِيلُ الْمَنْشَآتُ الصَّغِيرَةُ وَالْمُتَوْسِطَةُ الْمَحْلِيَّةُ



تفضيل المنشآت الصغيرة والمتوسطة المحلية

نبذة عن التفضيل

المنشآت (متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة) المحلية بحسب تصنيف الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، والتي لا تقل نسبة ملكية المواطنين فيها عن (50%) من رأس مال المنشأة.

لائحة التفضيل / الباب الأول: التعريفات والأحكام العامة، المادة الأولى.

وضع لتحفيز مشاركة المنشآت الصغيرة والمتوسطة المحلية ودعمهم في المشتريات الحكومية؛ مما يؤثر في تنمية المحتوى المحلي، ورفع مساهمة هذه الشريحة في القطاع الخاص والناتج المحلي.

تطبق على جميع العقود -ما عدا عقود التوريد- التي لا تدرج ضمن نطاق العقود عالية القيمة.

تعريف المنشآت
الصغيرة
والمتوسطة
المحلية

نبذة عامة

نطاق التطبيق



تفضيل المنشآت الصغيرة والمتوسطة المحلية

نبذة عن التفضيل

تمحى المنشآت الصغيرة والمتوسطة أفضليّة سعريّة من خلال إضافة 10% إلى السعر الإجمالي للمنشآت التي لا تصنف ضمن هذه الفئة . بعد ذلك، تقارن العروض المقدمة، ويخترع العرض الأقل سعراً.

1. شهادة المنشآت الصغيرة والمتوسطة (شهادة حجم المنشأة)
الصادرة من الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة "منشآت".

2. نسبة تملك المواطنين في المنشأة 50% فأكثر من رأس المال.

آلية التطبيق



شروط الانتساب



أمثلة تطبيقية

05



تفضيل المنشآت الصغيرة والمتوسطة المحلية

مثال تطبيقي

يتم حساب الأفضلية كالتالي:

إضافة 10% على سعر عرض المنشآت الكبيرة والمنشآت الصغيرة والمتوسطة التي تقل نسبة تملك المواطنين فيها عن 50%， ومقارنته بسعر المنشأة الصغيرة والمنشأة المتوسطة التي تحقق شروط الانطباق.

منشأة صغيرة منشأة ج	منشأة متوسطة منشأة ب	منشأة كبيرة منشأة أ	سعر العرض المعدل
320,000 ريال	300,000 ريال	325,000 ريال	330,000 ريال
%75	%20	%10	
320,000 ريال	330,000 ريال	357,500 ريال	

المنشأة الصغيرة هي الفائزة بالمنافسة، بسبب منح أفضلية سعرية للمنشأة الصغيرة (ج) فقط؛ لأن نسبة تملك المواطنين فيها يتجاوز 50%

بيانات المنافسة

الجهة الطارحة:
 جهة حكومية.



طبيعة المنافسة:
منافسة خدمات وأعمال



الأحكام والآليات المنطبقة:
أحكام القائمة الإلزامية.
تفضيل المنشآت الصغيرة والمتوسطة المحلية.



قيمة المنافسة:
330,000 ريال.



المرحلة:
التقدير المالي





تفضيل المنشآت الصغيرة والمتوسطة المحلية

مثال تطبيقي

بيانات المنافسة

الأدكام والآليات المنطبقة:
تفضيل المنشآت الصغيرة والمتوسطة.

قيمة المنافسة:
550,000 ريال.

الجهة الطارحة:
جهة حكومية

طبيعة المنافسة:
منافسة خدمات وأعمال

المتنافس السادس	المتنافس الخامس	المتنافس الرابع	المتنافس الثالث	المتنافس الثاني	المتنافس الأول	نوع المنشأة
منشأة صغيرة	منشأة متوسطة	منشأة كبيرة	منشأة كبيرة	منشأة متوسطة	منشأة متوسطة	قيمة العرض
530,000 ريال	480,000 ريال	490,000 ريال	450,000 ريال	510,000 ريال	560,000 ريال	لا تقل نسبة ملكية المواطنين عن 50% من رأس المال المنشآة.
%68	%94	%0	%31	32%	73%	يمتلك شهادة المنشآت الصغيرة والمتوسطة

التقييم الفني

اجتاز جميع المتنافسين مرحلة التقييم الفني ينتقل إلى مرحلة التقييم المالي.



تفضيل المنشآت الصغيرة والمتوسطة المحلية

مثال تطبيقي

تطبيق التفضيل السعري للمنشآت الصغيرة والمتوسطة

يعاد تقييم السعر لكل متنافس، مع التأكد من الالتزامين الخاصين بالتفضيل السعري للمنشآت الصغيرة والمتوسطة المحلية (شهادة منشأة صغيرة أو متوسطة)، ونسبة تملك المواطنين التي تساوي أو تتجاوز 50% من رأس مال المنشأة) في حال عدم انتظام الشرطين تضاف 10% إلى العرض الإجمالي من قبل المتنافس.



المتنافس السادس	المتنافس الخامس	المتنافس الرابع	المتنافس الثالث	المتنافس الثاني	المتنافس الأول	نوع المنشأة
منشأة صغيرة	منشأة متوسطة	منشأة كبيرة	منشأة كبيرة	منشأة متوسطة	منشأة متوسطة	قيمة العرض
530,000 ريال	480,000 ريال	490,000 ريال	450,000 ريال	510,000 ريال	560,000 ريال	لا تقل نسبة ملكية المواطنين عن 50% من رأس مال المنشأة.
%68	%94	%0	%31	%32	%73	يملك شهادة المنشآت الصغيرة والمتوسطة:
						هل تطبق عليه شروط التفضيل السعري للمنشآت الصغيرة والمتوسطة
530,000 ريال	$(480,000+480,000 \times 10\%) = 528,000$ ريال	$(490,000+490,000 \times 10\%) = 539,000$ ريال	$(450,000+450,000 \times 10\%) = 495,000$ ريال	$(510,000+510,000 \times 10\%) = 561,000$ ريال	560,000 ريال	قيمة العرض المعدلة

نتيجة لقيمة العرض المعدلة، فإن المتنافس الثالث هو الفائز؛ لكونه السعر الأقل بعد حساب قيمة العرض المعدلة، مع كونه منشأة كبيرة.

روابط ذات علاقة

06

روابط ذات علاقة



The screenshot shows the LCGA's electronic services portal. At the top, there is a navigation bar with links to various sections: مركز البيانات (Data Center), المركز الإعلامي (Media Center), الخدمات الإلكترونية (Electronic Services), المدارس واللتيريات (Schools and Libraries), الأنظمة واللوائح (Systems and Regulations), المحتوى المحلي (Local Content), and عن الهيئة (About the Authority). Below the navigation bar, the main content area is titled "الخدمات الإلكترونية" (Electronic Services). It features a search bar with the placeholder "ابحث في الخدمات" (Search services) and a field to enter the service name. There are four service cards displayed:

- تسجيل مصنع أو مزود خدمة** (Register a factory or service provider): A brief description stating the service aims to facilitate access to local content and services for manufacturers and providers.
- طلب توطين الصناعة ونقل معرفة** (Request industrial localization and knowledge transfer): A brief description stating the service aims to facilitate access to local content and services for manufacturers and providers.
- إصدار نسبة المحتوى المحلي المستهدة** (Issue a local content percentage certificate): A brief description stating the service aims to facilitate access to local content and services for manufacturers and providers.
- إصدار شهادة المحتوى المحلي** (Issue a local content certificate): A brief description stating the service aims to facilitate access to local content and services for manufacturers and providers.



الخدمات الإلكترونية

إخلاء مسؤولية

إخلاء مسؤولية حيال المادة التدريبية



- تم إعداد هذه المادة لأغراض تدريبية واسترشادية فقط، وتهدف إلى التعريف بآليات ومتطلبات تفضيل المحتوى المحلي والمنشآت الصغيرة والمتوسطة في الأعمال والمشتريات. ولا تُعد هذه المادة -بأي حال من الأحوال- مرجعاً قانونياً، أو رسمياً ملزماً.
- تُعد الأنظمة واللوائح والسياسات والتعليمات الصادرة عن الجهات المختصة هي المرجع الوديد في تطبيق آليات ومتطلبات المحتوى المحلي.
- لا تتحمل الهيئة أي مسؤولية عن أي استخدام أو تفسير لمحتوى هذه المادة، ولا تُعد مسؤولة عن أي ضرر أو خسائر مباشرة أو غير مباشرة لأي شخص أو جهة تتذرّأ أو تمتنع عن القيام بأي إجراء استناداً على محتوى هذه المادة التدريبية.
- الحالات التدريبية والأسماء والأشخاص الواردة في محتوى هذه المادة، هي معطيات افتراضية وردت لأغراض التدريب ولا تمت للواقع بصلة.
- لا تُعد هذه المادة التدريبية مرجعاً لاجتياز الاختبارات المهنية ذات العلاقة.
- جميع الحقوق محفوظة لـ هيئة المحتوى المحلي والمشتريات الحكومية.



شكراً لكم..

X LCGPA_SA in LCGPA

✉ cc@lcgpa.gov.sa ☎ 19915

Lcgpa.gov.sa